

تهديدات بناء الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية

Threats to Building Algerian national Security in light of the Libyan crisis



¹ ط.د/ محمد أمين بلماحي

¹ مؤسسة الانتماء جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)

mohammedamin.belmahi@univ-tlemcen.dz

² د/ عبد الحكيم بن بختي

² مؤسسة الانتماء: جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)

abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2023/06/04

تاريخ القبول: 2023/05/03

تاريخ الارسال: 2022/09/29

ملخص: نعالج من خلال هذا المقال تهديدات الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية؛ حيث بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، تطورت وتسارعت الأحداث بليبيا بشكل جعل المنظومة الأمنية الجزائرية في حالة استنفار لمواجهة التهديدات القائمة والمحتملة القادمة من ليبيا، فقد وجدت شبكات الجريمة المنظمة حرية في الحركة؛ عبر تجارة الأسلحة والاتجار بالبشر، وكذا الهجرة وتجارة المخدرات وانتشار الجماعات الإرهابية، فضلا عن طبيعة النظام المجتمعي في ليبيا الذي تغيب فيه المؤسسات في مقابل هيمنة القبيلة على الساحة السياسية، ناهيك عن تصادم المصالح الدولية والإقليمية داخل ليبيا،

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية؛ الأمن؛ التهديد؛ الجريمة المنظمة؛ الإرهاب

Abstract: Through this article, she addresses the Algerian national security Threats in light of the Libyan crisis. After the fall of Muammar Kaddafi's regime in 2011, the events in Libya developed in a way that made the Algerian security system on alert, Confront the emerging and potential threats from the water. Organized crime networks found freedom of movement, through arms trade and human trafficking, as well as immigration, drug trade and the spread of terrorist groups As well as the nature of the societal system in Libya, in which institutions are absent in favor of the tribe's dominance in the political arena, not to mention the clash of international and regional interests within the political sphere;

key words: Libyan crisis; Security; The threat; Organized crime; Terrorism

1. مقدّمة:

خلق الوضع المتأزم في ليبيا منذ 2011 مخاوف أمنية للبلدان المجاورة، تمحورت بشكل أساسي في الإرهاب وتدفقات المهاجرين المغذية للشبكات الإجرامية العابرة للحدود، والتي تتاجر تحديدًا في الأسلحة والمخدرات والبشر، ومن ثمة أصبحت مختلف البلدان في المنطقة تحت وقع التهديد من طرف العصابات والمتاجرين بالبشر والأسلحة؛ كلها لا تزال دون رادع، وتشكل تهديد للاستقرار العام والأمن الوطني. والجزائر بحكم جوارها المباشر، وتقاسمها حدود برية طويلة مع ليبيا تسعى إلى تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة، فضلًا عن مقاربتها الرامية لحل الأزمة الليبية عن طريق دعم الحل السياسي عبر مصالح وطنية شاملة وحوار جامع لكل الأطراف الليبية، كما تقف الجزائر ضد التدخل الأجنبي بليبيا وضد التقسيم. تعالج هذه الدراسة انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري، وعليه تم طرح إشكالية التالية: كيف أثرت الأزمة الليبية على منظومة الأمن الوطني الجزائري؟

وللإحاطة بموضوع الدراسة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة المساعدة للإلمام بمتغيرات الموضوع وهي:

1. ما هي خلفيات الأزمة الليبية؟
2. ما مدى تأثير الأطراف الدولية في الأزمة الليبية؟
3. ما هي تهديدات الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية؟

وللإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه، ثم صياغة الفرضية على النحو الآتي:

تشكل شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية العابرة للحدود والتدخلات الأجنبية بليبيا تهديدًا للأمن الوطني الجزائري.

وفيما يخص مناهج البحث تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج السلوكي، كمنهجين أساسيين في تحليل وتفسير الأحداث والمواقف سعياً للإجابة على تساؤلات الدراسة وإشكالياتها الرئيسية. وسيتم تقسيم موضوع البحث إلى محورين:

1. الأزمة الليبية: أسبابها الرئيسية وانعكاساتها الدولية
2. طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في ظل الأزمة الليبية على بناء الأمن الوطني الجزائري.

2. الأزمة الليبية: أسبابها الرئيسية وانعكاساتها الدولية

ترتبط حالة اللااستقرار التي تعرفها ليبيا بعدة عوامل منها ما هو ذو خلفية تاريخية كغياب مؤسسات الدولة، وما هو ذو عامل جيو سياسي في شاكلة تدخلات فواعل خارجية في الأزمة الليبية.

1.2 خلفيات الأزمة الليبية

بعد ثورة 1969 كرسّ القذافي طابع فردي للحكم قيّد به الحياة السياسية، فضلا عن ارتباط الاقتصاد الليبي بالنفط وكذا تأثير القبيلة في المجتمع والنظام السياسي، كلها تراكمات أدّت إلى فشل المسار الانتقالي بعد 2011 والتوجه نحو مسار العنف والسلاح.

نالت ليبيا استقلالها سنة 1951، وأدّت الاكتشافات النفطية الضخمة بها إلى تدافع الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط، وكنتيجة للشعور بنقصان السيادة واستغلال الثروات من قبل دول أجنبية برزت حركة وطنية معارضة والتي أدّت إلى ثورة 1969 بقيادة معمر القذافي وإنهاء حكم السلالة السنوسية.

مع تأسيس الطور الجديد من الدولة الليبية بدأت الجذور والأسباب الداخلية للأزمة الليبية الراهنة، وتمثل السبب الأول في الطابع الفردي للحكم خلال عهد الرئيس معمر القذافي، وما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وبقائها مرتبطة بشخص القائد، وهو ما انعكس على الاستقرار بليبيا بعد 2011.

بعد ثورة 1969 صدرت أوامر بإلغاء جميع أشكال المعارضة وتقييد الحياة السياسية، حيث صدر في عام 1972 قانون "تجريم الحزبية"، والذي نص في المادة الأولى منه على أنّ "الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية الليبية، ويمارس المواطنون من خلاله حرية الرأي والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة".

وقام القذافي بتصفية المعارضين عبر حملات اغتيال واسعة لأعضاء المعارضة الليبية في الخارج، وخصوصا في الدول الأوروبية، هذا ما أدى إلى إضعاف الأحزاب والقوى السياسية المعارضة وكذلك إضعاف المجتمع المدني الليبي، كما اتسمت ليبيا في عهد القذافي بغياب الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية، والصحافة الحرة، وهو ما نجم عنه حالة من ضعف وغياب الكفاءات والخبرات والقيادات السياسية.

السبب الثاني: ارتباط الاقتصاد الليبي بريع النفط بشكل شبه حصري، واتباع نموذج التأميم عبر سيطرة الدولة على أموال التجار والمقاولين والشركات والمعامل، ما أدى إلى القضاء على القطاع الخاص والرأسمالية المحلية، وهو ما حال دون نشوء قوى أو تكوينات اجتماعية تملك القدرة الاقتصادية، وحرمان وتصفية القطاع الخاص من فرص تشغيل وتوليد ثروة خارج إطار مؤسسات الدولة واقتصاد الربيع.

السبب الثالث يتمثل في سطوة وقوة حضور وتأثير القبيلة في المجتمع والنظام السياسي الليبي، حيث بعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، تأججت الصراعات القبلية التي دار معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدأت القبائل التي شعرت بعدم حصولها على مكاسب وامتيازات ترضيها بالسعي لتحقيق مكانتها والانتقام من غُرمائها القبليين، وساعد في ذلك ضعف السلطة الانتقالية.

السبب الرابع تمثل في تعثر المسار الانتقالي والتحول إلى مسار العنف والسلاح، وضعف السلطة المركزية وانتشار المجموعات المسلحة المتناحرة. (المنصوري، 2021، الصفحات 24-30)

2.2 الأطراف الدولية الفاعلة بليبيا

عرفت ليبيا بعد الثورة ضد معمر القذافي سنة 2011 تدخل عدة أطراف دولية في الشأن الليبي (الحفيان، 2020، صفحة 03)، فقد صدر قرار عن مجلس الأمن رقم: 1973 القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا، وحماية المدنيين بكافة الإجراءات اللازمة مُمَهِّدًا الطريق لتدخل دولي في ليبيا تحت مظلة الحلف الأطلسي، بدعم غربي وعربي، ومن أهم الدول الفاعلة في ليبيا:

مصر: تلعب مصر دورا فاعلا في الصراع الليبي؛ حيث قدمت الدعم العسكري لقوات الجيش الوطني الليبي في التدريب والمعدات، كما أنّ القوات الجوية المصرية شنت غارات جوية ضد قوات عملية فجر ليبيا بالاشتراك مع القوات الجوية الإماراتية في أوت 2014، كما شنت غارات إضافية في أكتوبر 2014، ولم تعترف السلطات المصرية علنا بهذه الهجمات، وقد أصبح تدخلها علنا في عام 2015 عندما شنت الطائرات الحربية المصرية سلسلة من الغارات الجوية على مواقع داعش في شرق ليبيا في أبريل 2016، أعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي علنا عن دعمه لقوات الجيش الوطني الليبي، مشيرا إلى الحاجة إلى تخليص ليبيا من العناصر المتطرفة.

الإمارات العربية المتحدة: تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة دعما ماديا ومباشرا للجيش الوطني الليبي، كما شنت غارات جوية ضد قوات فجر ليبيا في أوت 2014 واستضافت الدولة اجتماعا هاما بين حفر والسراج في أوائل ماي 2017.

فرنسا: أكدت وزارة الدفاع الفرنسية وجود أفراد عسكريين فرنسيين في ليبيا بعد مقتل ضباط في حادث تحطم طائرة هليكوبتر بالقرب من بنغازي في جويلية 2016، وعلى الرغم من دعمها العلني لحكومة الوفاق الوطني، إلا أنّ فرنسا كانت تقدم دعما استخباراتيا للجيش الوطني الليبي.

قطر: قدمت دعما عسكريا للجماعات الإسلامية في ليبيا بالإضافة إلى ذلك حافظت على روابط مع عبد الحكيم بلحاج؛ الزعيم السابق للجماعة الإسلامية المقاتلة المنحلة، وقد قطعت الحكومة المرتبطة بمجلس النواب العلاقات الدبلوماسية مع قطر متهمة إياها بزعزعة استقرار البلاد من خلال دعمها الجماعات الإرهابية بالمال والسلاح.

تركيا: في عام 2014 اتهمت حكومة الثني تركيا بتقديم أسلحة للجماعات المرتبطة بالمؤتمر الوطني العام في طرابلس، وإرسال مرتزقة إلى ليبيا (عنتر، 2020، صفحة 07)، لكن تركيا نفت هذه المزاعم، ووفقا لفريق خبراء الأمم المتحدة قامت الشركات التركية سابقا بتسليم أسلحة إلى تحالف فجر ليبيا المنحل، و تعتبر كل من تركيا وقطر ذات تأثير أقل على الجهات الفاعلة في ليبيا من مصر أو الإمارات العربية المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية: أعربت عن دعمها القوي لحكومة الوفاق الوطني، وقامت بنشر قوات خاصة بشكل أساسي لجمع المعلومات الاستخباراتية، وساعدت في تدريب القوات الليبية وتجهيزها كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قوات عملية البنيان المرصوص في استعادة سرت من داعش، وشنت غارات جوية على مواقع الجماعة في البلاد في مناسبات عديدة منذ عام 2015. (Arraf, 2017, p. 09)

إيطاليا: كانت إيطاليا الحليف الرئيسي لحكومة طرابلس حتى عام 2019، ولا تزال روما واحدة من الداعمين الرئيسيين لحكومة الوفاق، لكنها فتحت أيضا قناة للحوار مع خليفة حفتر في المرحلة الحالية، وقد اعتبرت حكومة الوفاق الوطني الموقف الإيطالي متناقضا وبالتالي عززت علاقتها مع تركيا (زردومي، 2012-2013، الصفحات 132-133)

3. طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في ظل الأزمة الليبية على بناء الأمن الوطني الجزائري.

أدى سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011م إلى تداعيات أمنية على دول الجوار الليبي، والجزائر بحكم شساعة المساحة الحدودية، وغياب الدولة في ليبيا باتت أمام وقع عدة تهديدات أمنية أهمها:

1.3 الأزمة الليبية مصدر تهديد لأمن الجزائر: الإرهاب؛ تجارة السلاح والمخدرات

أولا: الإرهاب

أثارت ظاهرة الإرهاب جدلا شديدا بين الأكاديميين ورجال السياسة، وحتى بين الدول ليس حول تعريفها فقط بل الأهم على مستوى تفسيرها، وتحديد أسباب انتشارها، ومن ثم مواجهتها. (فخر، 2007، صفحة 03)

فالإرهاب هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، كما يشمل الإرهاب هجمات ضد السياح والأطقم العسكرية وموظفي السفارات والشركات المتعددة الجنسيات والعاملين في مجال الإغاثة، والإرهاب قد يكون وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات أو وسيلة تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعة معينة، وينقسم الإرهاب إلى أربعة أنواع متميزة نسبيا:

النوع الأول: هو الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

النوع الثاني: هو برعاية الدول كراعية أفغانستان وليبيا.

النوع الثالث هو الإرهاب ذو الميول القومي

النوع الرابع من أنواع الإرهاب هو الإرهاب الإيديولوجي؛ حيث يستخدم إما لتغيير سياسة محلية معينة أو لقلب حكومة معينة يجري التخطيط للإرهابي بعناية كبيرة، وينفذ بدقة عسكرية شديدة وللإرهابي ميزة يتفوق بها؛ حيث بإمكانه الدوبان في الحشود. (أوكالاها، 2008، الصفحات 41-42)

عرف القانون البريطاني الإرهاب بأنه: "استخدام العنف لأهداف سياسية ويشمل أي استخدام للعنف بهدف ترويع الشعب أو أي قطاع" (بوساق، 2004، صفحة 08)

وعرف قاموس أكسفورد كلمة الإرهاب على أنه "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية" (ريموش، 2003-2004، صفحة 21).

اختلاف وجهات النظر حول تعريف الإرهاب جعل من الصعب الوصول إلى تعريف موحد، وكلمة إرهاب أصبحت تطلق على كل عمل مصحوب بالعنف والقوة والتهديد بهما سواء قام بهذا العمل أفراد أم جماعات أم دول. (العميري، 2004، صفحة 17)

مع مطلع التسعينات من القرن الماضي برز شكل جديد من أشكال العنف السياسي العسكري العالمي، وهو الإرهاب العابر للدول، الذي يقوم به فاعلون غير حكوميين، ويعتبر تنظيم القاعدة المنشأ من طرف بن لادن نموذجه الأول (يحي، 2012، صفحة 221)

على الصعيد الإقليمي؛ أدت الأزمة السياسية في ليبيا وانتشار الجماعات المسلحة إلى تفاقم هشاشة منطقة الساحل وزادت من تهريب البشر والسلاح بالطرق غير المشروعة في المنطقة، وتعمل مجموعات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في الحزام الساحلي ويقال إنّ لها علاقات مع منظمات إرهابية أخرى في أماكن أخرى في إفريقيا كبوكو حرام في منطقة البحيرات الكبرى والشباب في شرق إفريقيا. (ECDPM, 2019)

1- القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تأسست في 24 يناير 2007م، مواصلة المعركة التي أطلقتها سابقتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضد الحكومة الجزائرية، لكن الضربات الموجعة التي تلقتها من الجيش الجزائري أجبرتها على تطوير شبكاتها في الصحراء، وتوطيد التعاون مع عصابات التهريب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل. (filun, 2010, p. 01)

تحول الجماعة السلفية إلى تنظيم القاعدة أفرز تغيرا على ثلاث مستويات:

— على المستوى العقائدي: توسيع منطقة عمليات التنظيم بدمج الدول الغربية مع الدولة الجزائرية كأعداء.

— على المستوى العملي: الجماعة السلفية كانت تدعي معارضتها لرموز الدولة ممّا أدى بها لاستبعاد السكان المدنيين، أمّا التنظيم فسلط الضوء على نوع آخر من الهجوم الإرهابي المتمثل في اختطاف واحتجاز الرهائن.

— على المستوى الاستراتيجي: ثم استبدال فكرة إنشاء دولة إسلامية في الجزائر على أساس الشريعة الإسلامية بفكرة إنشاء خلافة إسلامية، والجمع بين جميع دول المغرب العربي، والهدف الاستراتيجي الآخر هو تجنيد الآلاف من المقاتلين من المغرب العربي في صفوف تنظيم القاعدة. (Costa, 2022, pág. 07)

لقد أصبح التنظيم يختار أهدافا تتماشى مع فلسفة تنظيم "القاعدة" الأساسي المناهضة للغرب، إضافة لاستمراره في مهاجمة قوات الأنظمة المحلية، وما الهجوم الذي شنه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منشأة النفط في عين أميناس بالجزائر إلاّ دليل على استراتيجية التنظيم. (الساعة، 2013)

2- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

انطلقت هذه المجموعة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منتصف عام 2011، بهدف توسيع نطاق عملياتها في مناطق غرب إفريقيا التي لا تستهدفها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Costa, 2022, pág. 0). وكذلك رغبة غير الجزائريين في الاستقلال عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يسيطر عليه الجزائريون (Pellerin, 2019, p. 33).

3- داعش في ليبيا:

بعد إعلان قيام تنظيم الدولة في العراق على يد أبو بكر البغدادي أعلنت مجموعة من المقاتلين في مدينة درنة الليبية مبايعتها للتنظيم (العرادي، 2021، صفحة 58)، وقد أدت الضربات الأمريكية إلى إضعاف التنظيم، وساعدت في طرده من آخر معقل له في مدينة سرت في عام 2016، وفي أواخر عام 2020 قدر المسؤولون العسكريون الأمريكيون أن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا يمثل الحد الأدنى فقط من تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، وفي منتصف 2021 أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن تفجير انتحاري على حاجز أسفر عن مقتل عنصرين. (Humud, 2022, p. 01)

4- جدول رقم 01: تحليل مقارنة للفروق بين داعش والقاعدة

القاعدة	داعش
1- تسعى القاعدة إلى تصدير ونشر هجماتها في جميع أنحاء العالم لتفريق الخصم وإضعافه قبل إنشاء قاعدة إقليمية للخلافة.	1- داعش تريد خلافتها وقاعدتها الإقليمية قبل أن تشن جهادها العالمي.
2- القاعدة تشكل تهديد عالمي وبإمكانها أن تضرب أينما وجدت خلاياها.	2- لداعش أهداف إقليمية مباشرة، وبالتالي فهي تظل نشطة في منطقة جغرافية محدّدة، وتفضل المناطق الأكثر ضعفا وتتعامل مع المناطق الجغرافية الأخرى كرد انتقامي أو في شكل تراجع استراتيجي كما هو الحال في ليبيا.

المصدر: (KABOU, 2019, p. 227)

ثانيا: التجارة غير المشروعة للسلاح:

بعد انهيار نظام معمر القذافي سنة 2011م، تحولت ليبيا إلى مرتع للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بما في ذلك الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب البضائع، فقد أدى فشل عملية بناء الدولة الليبية إلى زيادة نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويعتبر نقل الأسلحة أكثر العمليات حيوية وخطورة، وقد برزت ضرورة مكافحة الاتجار بالأسلحة بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي الهش الذي يتسم بالحرب الأهلية الطويلة بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي والأعمال العدائية بين القبائل وبين المدن، وانتشار الميليشيات والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى التدخل

العسكري والاقتصادي المتزايد للقوى الأجنبية، فالأسلحة كانت ضرورية في شراء الحماية، وتهديد الآخرين والسيطرة على الأسواق المطلوبة لتمويل الهيمنة والنفوذ العسكريين.

قبل الصراع في ليبيا عام 2011، كانت ليبيا واحدة من أكبر مالكي الأسلحة التقليدية وأكثرها تنوعا في إفريقيا، ولديها أحد أعلى معدلات ملكية الأسلحة المدنية في العالم، وعرف تدفق الأسلحة إلى ليبيا تفشي رهيب خاصة بعد نهب مخزونات نظام القذافي وتحويلها إلى المتمردين والمليشيات في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى العدد الهائل من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وشملت تسريبات أسلحة ثقيلة وذخيرة، وتشير الأدلة المرئية التي تم تداولها بعد انهيار السلطة المركزية وتفكك قوات الشرطة إلى أنّ حمل الأسلحة والاستيلاء على الدبابات والمركبات العسكرية كان أمرا روتينيا في ليبيا ما بعد القذافي.

كما عرفت ليبيا منافسة بين المليشيات على الاستيلاء على مخزونات الأسلحة، ممّا أدى إلى عواقب وخيمة؛ حيث عدد كبير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تم تحويلها إلى جماعات إرهابية مثل أنصار الشريعة، والتي كانت مسؤولة عن مقتل السفير الأمريكي في ليبيا في سبتمبر 2012، كما رفضت معظم المليشيات جمع الأسلحة المسربة ودمجها في جيش وطني، هذا أدى إلى تفاقم الوضع في ليبيا وتداعياته على دول الجوار. (Muller, 2020, p. 05)

نشر تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 2013م إحصائيات موجزة عن مصادرة الجزائر للأسلحة القادمة من ليبيا خلال الفترة من أبريل 2011م إلى مارس 2012م، والتي تضمنت 103 رشاش كلاشينكوف و63 رشاشا و17 سلاحا ناريا آخر و510 صواريخ و03 قذائف صاروخية " أبلغت السلطات الجزائرية مجلس الأمن الدولي بأنّ التهريب تم من قبل المجرمين الصغار وأيضا الشبكات الإرهابية المنظمة والإجرامية." (Marsh, p. 85)

جدول رقم 02: ملخص الأسلحة المضبوطة المبلغ عنها:

المقدار	العناصر المدرجة	المخبأ	الموقع
49104 طلقة	الذخيرة	16	محدد على أنها من ليبيا
01	مدفع مضاد للطائرات		
243	صواريخ مضادة للطائرات		
-	صواريخ مضادة للدبابات		
175	الأسلحة النارية		
-	مدافع الهاون		
-	قاذفات آر بي جي		
02	أحزمة ناسفة	03	يشتبّه في أنه جاء من ليبيا
20	البنادق		
52	أسلحة ثقيلة		
-	أسلحة ثقيلة		
06	مكثف إطلاق الصواريخ		

03	صواريخ أرض-جو		
-	قاذفات آر بي جي		
-	الذخيرة	06	قرب الحدود مع ليبيا
-	المتفجرات		
-	الأسلحة النارية		
-	الألغام الأرضية		
-	مدافع الهاون		
-	قاذفات الصواريخ		

المصدر: (Marsh, p. 85)

ثالثا: تجارة المخدرات

لدى غرب ليبيا علاقة تاريخية بتهريب المخدرات مع جنوب أوروبا والتي تطورت على مدى السنوات الأخيرة بما يتماشى مع التغيرات المستمرة التي مرت بها الأسواق غير المشروعة في الدولة التي يمزقها الصراع في شمال إفريقيا منذ ثورة 2011م على وجه الخصوص؛ حيث أدى تحالف الميليشيات الليبية مع الجهات الفاعلة الإجرامية في المراكز الساحلية الرئيسية إلى تطوير منظمات إجرامية متطورة وسّعت من تصدير المخدرات إلى أوروبا باستخدام الطرق البحرية التي تمتد عبر البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر مصراتة وزوارة، ولا سيما ميناء الخمس، على بعد 100 كيلومتر شرق طرابلس، نقاط دخول مهمة للقنب الهندي (الحشيش) الذي يتم شحنه من المغرب ولبنان وسوريا، وبدرجة أقل للكوكايين المشحون من موريتانيا أو مباشرة من أمريكا الجنوبية. تغذي هذه المخدرات جزئيا السوق الداخلية التي كانت تنمو في جميع أنحاء ليبيا (خاصة في المناطق الحضرية)، ويتم تهريبها جزئيا عن طريق البر شرقا إلى مصر عبر مركز أجدايا. يتم تخزين جزء كبير من المخدرات في ليبيا قبل إعادة تصديرها في نهاية المطاف إلى جنوب إيطاليا والبلقان عن طريق البحر. تستقبل هذه الموانئ الليبية أيضا كميات كبيرة من الأدوية الموصوفة للاستهلاك المحلي وتصديرها إلى مصر.

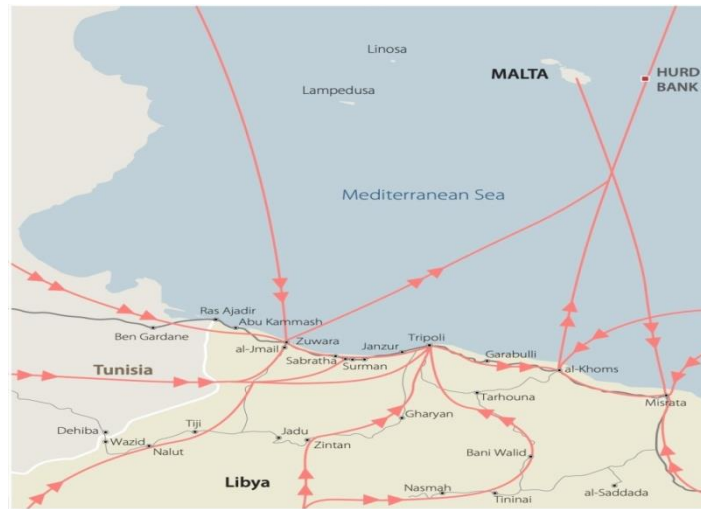
لقد تم التحول نحو طرق التهريب البحري؛ حيث تعرض السوق الداخلي لطرابلس لضغوط من الميليشيات التي تسعى إلى تطوير الدعم الشعبي، من خلال محاربة تجار المخدرات الذين يستهدفون السوق الليبي. ومع ذلك، لم يكن هناك أي إجراء مماثل ضد تجار المخدرات الدوليين على نطاق واسع. ولا تزال طرابلس والمحاور الواقعة غرب العاصمة مركزا رئيسيا لتخزين الأدوية وتوزيعها فيما بعد على الحدود التونسية الليبية، كما أنّ كميات صغيرة من الهيروين يتم تهريبها من الساحل عند المعبر الحدودي الرسمي في رأس أجادير من المناطق الصحراوية الواقعة جنوبا بالقرب من منطقة تسمى الحرسة، ومن نقاط حول جبال نالوت. لا تزال مدينة غدامس نقطة دخول أساسية على الحدود الغربية الليبية الجزائرية لكل من الحشيش والعقاقير الطبية.

تتم معظم عمليات نقل المخدرات عبر الحدود عبر المعابر الصحراوية، ومع ذلك، يعتقد أيضا أن المعابر الحدودية الرسمية، التي تستخدم في النقل غير المشروع على نطاق واسع للسلع المدعومة والممنوعات، هي بوابات لنقل المخدرات. تم تقويض النقاط الحدودية الرسمية من قبل الميليشيات التي تدير الأمن المحيط، ومع ذلك، أفاد حرس الحدود العاملون في كل من رأس أجادير ونالوت أنه عند حدوث عمليات ضبط مخدرات تكون دائما نتيجة بلاغات، حيث لا توجد أجهزة فحص أمنية في هذه المعابر.

ترتبط طرابلس بإقليم فزان في الجنوب الغربي، وهي نقطة دخول مهمة للحشيش والكوكايين والهيرويين والعقاقير الطبية. هناك ثلاث طرق رئيسية تؤدي إلى الشمال من فزان يمتد أحدهما من الصحاري التي يسيطر عليها الطوارق شمال أوباري مباشرة إلى الزنتان، حيث تتجه إما إلى البلدات الواقعة غرب طرابلس، مثل زوارة صبراتة أو الزاوية أو إلى العاصمة نفسها، الطريق الثاني يربط عاصمة منطقة سها ببلدة الشويرف عبر براك الشاطي، ومنها تنطلق المخدرات إلى العاصمة أو إلى مصراتة عبر غريان أو بني وليد أو أبوقرين.

طريق ثالث من سها المخدرات تنقل إلى تمننت وفي النهاية ودان، قبل أن يتم نقلها إلى سرت، مصراتة أو طرابلس، أو غير ذلك إلى مدينة أجدابيا الشرقية، عادة في الطريق إلى مصر، وبحسب ما ورد تم تقليص هذه الحركة الأخيرة إلى مقدار ضئيل. (Mark, 2019, p. 06)

خريطة رقم 01: طرق تهريب المخدرات في الساحل الغربي للبيبا بناء على البيانات التي تم جمعها بواسطة المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هناك تداخل مع الطرق المماثلة لتهريب أنواع مختلفة من المخدرات، فليبيا يعتبر تهريب الكوكايين والهيرويين نشاطا من الدرجة الأولى يشمل عادة جهات إجرامية متخصصة.



المصدر: (Mark, 2019, p. 07)

2.3 الأزمة الليبية كمصدر تهديد لأمن الجزائر: الهجرة والاتجار بالبشر؛ الشركات الأمنية

الخاصة.

أولاً: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر:

كانت ليبيا ولا تزال جهة فاعلة رئيسية عندما يتعلق الأمر بالهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا؛ حيث تعتبر بلد عبور ومقصد للأفراد الفارين من الصراع والاضطهاد أو الباحثين عن الهروب من الفقر المدقع وانتهاكات حقوق الإنسان. إنّ قرب ليبيا الجغرافي من جنوب أوروبا وانعدام القانون فيها يجعلها نقطة انطلاق جذابة لمهربي البشر الذين يشغلون المهاجرين الذين يأملون الوصول إلى أوروبا، فارتباطها الاستعماري بإيطاليا يجعلها منطقة جاذبة للمهاجرين الإثيوبيين والصوماليين كمدخل إلى جنوب أوروبا.

أدى سقوط نظام القذافي في ليبيا عام 2011م، وما نتج عن ذلك من انزلاق البلاد في حرب أهلية إلى دفع عدد متزايد من المهاجرين من غرب إفريقيا إلى السعي للانتقال إلى أوروبا عن طريق عبور البحر الأبيض المتوسط، منذ سقوط نظام القذافي فشل النظام المدعوم من الغرب في طرابلس في بسط سيطرته على البلاد، ممّا أدى إلى قيام تنظيم داعش الإرهابي بإنشاء معسكر في ليبيا، واستفادت الشبكات الإجرامية من الاتجار بالبشر، وكانت تجارة الرقيق منتشرة، فكثيراً ما يتعرض المهاجرون واللاجئون في ليبيا إلى السرقة، وقد يجبرهم المهربون على دفع أموال أكثر ممّا تم الإتفاق عليه في الأصل، ويقبع العديد من الرجال والنساء والأطفال المهاجرين تحت سيطرة مجموعات التهريب، حتى عندما لا يتم احتجازهم جسدياً من قبل هذه الجماعات، كما يتم تسخيرهم من خلال عمليات الخطف والاحتجاز التعسفي من قبل المتاجرين والجماعات المسلحة. (adesina, 2021)

قُدِّر عدد المهاجرين المقيمين بليبيا في جوان 2021م بـ 597.611 مهاجر، بينما سجل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين 41.40 ألف لاجئ مسجلين أو طالبي لجوء في نوفمبر 2021. (REACH, 2021)

المصدر: (policies, 2015, p. 17).

شكل رقم 01: معايير تعريف الاتجار بالبشر

فعل	يعني	غاية
توظيف	التهديد أو	يشمل الاستغلال
المواصلات	استخدام القوة	بغاء الغير
تحويل	إكراه	الاستغلال الجنسي
إيواء	اختطاف	تسخير
استقبال	احتيال	العبودية أو ما شابه
	الخداع	استئصال الأعضاء
	إساءة	استغلال من نوع آخر

الاتجار بالبشر

ثانيا: المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة في ليبيا:

توجد بليبيا شركات عسكرية خاصة ومرتزقة يقاتلون لصالح تحقيق أهداف جهات أجنبية، وقد دعمت "مجموعة فاغنر" الروسية الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر، الذي تموله كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، نفس الدول التي تستخدم المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة في اليمن، وكذلك فرنسا ومصر والأردن.

الهدف الرئيسي لروسيا هو تأمين الوصول إلى الموانئ والطاقة، بغض النظر عن عدد الليبيين الذين يجب أن يموتوا لإنجاز ذلك، ويسمح استخدام الشركات العسكرية الخاصة لبوتن بتخفيض التكاليف السياسية لتحقيق أهدافه في شمال إفريقيا؛ حيث استخدام مثل هذه الجماعات يتجنب التدقيق السياسي الذي يأتي مع نشر القوات المسلحة التقليدية، عندما لا يفعلون ذلك، يمكن للدولة أن تنأى بنفسها. أحدث وجود فاغنر بعض الاختلاف في ساحة المعركة مما جعل الحكومة الليبية تعتمد أكثر على تركيا، الراعي العسكري الأجنبي الوحيد لها، فلتركيا دوافع اقتصادية، حيث وقعت اتفاقا مع حكومة الوفاق الوطني بمنحها حقوق التنقيب عن حقول النفط والغاز البحرية في البحر المتوسط.

كما أرسلت تركيا جزء من دعمها لحكومة الوفاق الوطني ما لا يقل عن ألفي مقاتل معظمهم من الجيش السوري الحر يتقاضى راتباً قدره 2000 دولار شهرياً لكل مقاتل، كما فتحت فصائل مسلحة موالية لتركيا في شمال سوريا أربعة مراكز في مدينة عفرين لجذب المسلحين للتسجيل والتوجه إلى ليبيا. لكن السوريين ليسوا المقاتلين الوحيدين الذين يتم جلبهم حيث؛ احتج السودانيون في الخرطوم زاعمين أن أقرابهم قد تم تجنيدهم من قبل شركة بلاك شيلد الإماراتية كحراس أمن، لكن تم إرسالهم إلى مناطق الحرب في ليبيا واليمن.

كما أفادت الأمم المتحدة في تقرير لها أن خمس جماعات مسلحة سودانية وأربع تشادية ساهمت بألاف المقاتلين للقتال في ليبيا. (Isenberg, 2020)

4. الخاتمة:

تخشى الجزائر من تزايد الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة بشتى أنواعها داخل ليبيا؛ حيث يمكن أن تزعزع استقرار الجزائر، لذا انتهجت المنظومة الأمنية الجزائرية استراتيجية هادفة لتحقيق الاستقرار في ليبيا من خلال تشجيع الليبيين على تبني المقاربة الجزائرية لإنهاء الحرب الأهلية والعودة إلى بناء الدولة. كما تخشى تحريض قبائل الطوارق الموجودة على الحدود الجزائرية الليبية. وقد عبرت الجزائر عن وقوفها ضد تقسيم ليبيا ونددت بعواقب التدخلات الأجنبية بليبيا ودعت لمصالحة وطنية شاملة وحوار جامع لكل الأطراف الليبية، فكلما توجهت الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية إلى الحوار وخلق بؤادر بناء مؤسسات الدولة؛ كلما لاحت بؤادر نجاح مساعي الانتقال السياسي وخروج ليبيا من الأزمة وهذا ما سيخفف الأعباء على المنظومة الأمنية الجزائرية.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد فخر. (2007). ورشة عمل حول مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية والثقافة المجتمعية. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
2. أخبار الساعة. (21 جانفي، 2013). برغم الحرب على الإرهاب... تنظيم القاعدة مازال على قيد الحياة في إفريقيا. أخبار الساعة ، صفحة 06.
3. أندرياس فير إيكه، بيرند مايرهوفر، فرانتسكوتهوت ترجمة سامي أبو يحي. (2012). أطلس العلوم السياسية. بيروت: المكتبة الشرقية.
4. سفيان ريموش. (2003-2004). جهود منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي. 21. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام مذرة ماجستير غير منشورة.
5. عبد الرزاق العرادي. (2021). عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من واقع الثورة المضادة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
6. عبد النور بن عنتري. (2020). الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
7. علاء الدين زردومي. (2012-2013). التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي. 132-133. بسكرة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
8. علياء محمد عبد الجواد المنصوري. (03 جانفي، 2021). تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا: الجزائر أنموذجا (2011-2020). 24-30. عمان، كلية الآداب والعلوم، الأردن: كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية مذكرة ماجستير غير منشورة.
9. مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
10. محمد المدني بوساق. (2004). الإرهاب وأخطاره والعوامل المؤدية إليه وأساليب مكافحته. الدوحة: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
11. محمد بن عبد الله العميري. (2004). موقف الإسلام من الإرهاب. دون بلد نشر: مركز الدراسات والبحوث.
12. نورة الحفيان. (18 فيفري، 2020). التسوية السياسية في ليبيا الإشكاليات والتحديات. (المعهد المصري للدراسات، المحرر) تحليلات سياسية ، صفحة 03.

المراجع باللغة الإنجليزية

13. (ECDPM, T. E. (2019, October). *Peace and security in Africa: drivers and implications of north africa's southern gaze*. Retrieved from ecdpm Making policies work: www.ecdpm.org
14. adesina, o. (2021, january). *Libya and African Migration to Europe*. Retrieved from research gate: <https://www.researchgate.net/publication/346866930>
15. filun, j. p. (2010). *could Al-Quaeda turn african in the sahel*. carnegie papers middle east program.
16. Humud, C. E. (2022, May 10). *The Islamic State*. Retrieved from congressional research service, the islamic state, in focus: <https://crsreports.congress.gov>
17. Isenberg, D. (2020, FEBRUARY 6). *Libya has been flooded with mercenaries and private military companies*. Retrieved from THE NEW ARAB:

- <https://english.alaraby.co.uk/opinion/libya-flooded-mercenaries-and-private-military-companies>
18. Mark, M. (2019). shifting sands, libya changing drug trafficking dynamics on the coastal and desert borders. 06. switzerland: background paper commissioned by the EMCDDA for the EU drug markets report 2019.
 19. Marsh, N. *THE EFFECTS OF ARMS PROLIFERATION FROM LIBYA*. Oslo in Norway: Research the Peace Research Institute.
 20. Muller, M. A. (2020, october). countering illicit Arms transfers in the Mena region: the cas of yemen and libya. 05. Mena peace and security project.
 21. policies, D.-G. f. (2015, July). *Trafficking in human organs*. Retrieved from European parliament:
[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2015/549055/EXPO_STU\(2015\)549055_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2015/549055/EXPO_STU(2015)549055_EN.pdf)
 22. REACH. (2021). *Libya (migrants and refugees)*. Geneva: MSNA Bulletin.

المراجع باللغة الفرنسية

23. KABOU, P. A. (2019, décembre 17). Analyse comparative des différences entre Daesh et Al-Qaïda. *Libertés fondamentales et terrorisme transfrontalier en Afrique*, 227. Toulouse, École doctorale : Droit et Science Politique, France: THÈSE En vue de l'obtention du DOCTORAT DE L'UNIVERSITE DE TOULOUSE Délivré par l'Université Toulouse Capitole.
24. Pellerin, M. (2019). *Les violences armée au sahara du djihadisme aux insurrection?* Paris Cedex15 FRANCE: Institut francais des relation internationales.

المراجع باللغة الإسبانية:

25. Costa, A. R. (15 de Septiembre de 2022). *Evolución del Terrorismo en la franja Sahelo-Sahariana Sus consecuencias en la lucha contrterrorista*. (R. S. 301, Ed.) Obtenido de 1 Library: <https://1library.co/document/zw1d4j1q-evolucion-del-terrorismo-en-la-franja-sahelo-sahariana-sus-consecuencias-en-la-lucha-contrterrorista-aaron-raiss-costa-red-safe-world-doc.html>